تحرك عاجل

اسبانيا: حياة النساء والفتيات و حقوقهن مهددة

القانون الذي يضمن للنساء والفتيات الحصول على خدمات الإجهاض الآمن والقانوني في اسبانيا يتعرض لخطر التعديل بشكل كبير، مما يعيد البلاد عقوداً إلى الوراء لأوقات عدم الاستقرار. وهناك مخاوف جدية على حياة النساء والفتيات و صحتهن إذا أدخلت هذه التغييرات. ولذا يجب على الحكومة سحب مشروع القانون على الفور.

اقترحت الحكومة الاسبانية مشروع قانون بعنوان *القانون الأساسي لحماية حياة الجنين وحقوق المرأة الحامل* والذي يهدف للحد من وصول النساء والفتيات إلى خدمات الإجهاض الآمن والقانوني. وقد وصل مشروع القانون الآن إلى مرحلة متقدمة، حيث أن مجلس الوزراء الإسباني، الذي وافق عليه ابتداءً في 20 ديسمبر/ كانون الأول 2013، على وشك أن يسلمه الى البرلمان لمناقشته. وإذا سنه البرلمان، فإنه سيؤدي إلى زيادة عدد النساء والفتيات اللواتي يلجأن إلى إجراءات غير قانونية وغير آمنة وسرية، ويخاطرن بصحتهن وحياتهن. ويقترح مشروع القانون عوائق مهينة وغير واقعية ينبغي على النساء والفتيات اجتيازها قبل أن يتمكنّ من الوصول إلى إجهاض قانوني وآمن. فعلى سبيل المثال، يفرض المشروع على الحوامل نتيجة الاغتصاب ضرورة إبلاغ الشرطة عن الجريمة قبل أن يتمكنّ من الوصول إلى الإجهاض الآمن والقانوني. وعلى وجه الخصوص، ستكون هذه إشكالية بالنسبة للنساء والفتيات في حالة الهجرة غير النظامية، واللاتي سوف يتعرضن في بعض الحالات لخطر الطرد من البلاد عندما يبلغن السلطات بما حدث لهن.

ويقترح مشروع القانون أيضا قيوداً على الوصول إلى المعلومات الصحية، سوف تحد من قدرة النساء والفتيات على اتخاذ قرارات مستنيرة بشأن صحتهن. و يفرض مشروع القانون عقوبات على العاملين في مجال الصحة إذا وجد أنهم قدموا خدمات الإجهاض خارج الحدود الجديدة الواردة في مشروع القانون، بما في ذلك سحب التراخيص الممنوحة لهم لممارسة الطب كما يواجهون عقوبات بالسجن، مما يخلق مناخاً من الخوف في أوساط أولئك الذين يقدمون الرعاية الصحية و يثنيهم عن الاستجابة لاحتياجات النساء والفتيات المتضررات. وإذا

أجيز القانون، فسوف يؤثر بشكل غير متناسب على الشابات والفقيرات اللاتي ليس لديهن الوسائل اللازمة للسفر إلى الخارج للوصول إلى خدمات الإجهاض الآمن والقانوني.

إن مشروع القانون تمييزي ورجعي، ويتعارض مع التزامات إسبانيا الدولية في مجال حقوق الإنسان. في 2012، حثت لجنة الأمم
المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الحكومة الاسبانية على ضمان التنفيذ الكامل للقانون الحالي، وضمان المساواة بين جميع النساء في الحصول على خدمات الإجهاض الآمن والقانوني. كما دعت الدولة لضمان أن حق المهنيين الصحيين الذين يعارضون الإجهاض بدافع الاستنكاف الضميري لا يشكل عائقا أمام النساء اللاتي يرغبن في إنهاء الحمل، وإيلاء اهتمام خاص بحالات المراهقين والمهاجرين. غير أن مشروع القانون جاء بعكس ذلك.

يرجى الكتابة فورا باللغة الإسبانية أو اللغة الخاصة بكم:

- حث السلطات على سحب مشروع القانون على أساس أنه تمييزي، ورجعي وسوف ينتهك حقوق الإنسان للنساء والفتيات ويعرض صحتهن وحياتهن للخطر؛
- مطالبتها بالامتثال لالتزاماتها القانونية بحماية الحقوق الإنسانية للنساء والفتيات؛
- لحثها على الوفاء بتوصية لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الخاصة بالتنفيذ الكامل للقانون الحالي، مع إيلاء اهتمام خاص لضمان المساواة في وصول جميع النساء، بما في ذلك المراهقات والمهاجرات.

يرجى إرسال المناشدات قبل 24 يوليو/ تموز 2014 إلى:

نائب الرئيس
Sra. Dña. Soraya Sáenz de Santamaría
Ministra de la Presidencia y Portavoz
Ministerio de la Presidencia
Complejo de la Moncloa, Edificio de la Vicepresidencia,
مدريد
فاكس: 407 900 913 34 +
البريد الإلكتروني: secretaria.vicepresidenta@mpr.es
تويتر: @Sorayapp
صيغة المخاطبة: معالي نائب الرئيس

وزير الصحة والخدمات الاجتماعية والمساواة
Sra. Doña. Ana Mato Adrover
Ministerio de Sanidad, Asuntos Sociales e Igualdad,
Paseo del Prado, 18 28071
مدريد
فاكس: 525 293 914 34+
البريد الالكتروني: secmin@msssi.es
تويتر: sanidadgob @ :
صيغة المخاطبة: معالي الوزير

كما نرجو إرسال نسخ إلى الممثلين الديبلوماسيين المعتمدين في بلادكم. نرجو إدخال عناوين هذه الهيئات أدناه:
الاسم العنوان 1 العنوان 2 العنوان 3 فاكس رقم الفاكس البريد الالكتروني عنوان البريد الالكتروني صيغة المخاطبة
نرجو التأكد من الفرع الذي تتبعونه إذا كان إرسال المناشدات بعد التاريخ المذكور أعلاه ممكناً.

تحرك عاجل

قايد النساء والفتيات و حقوقهن مهددة

معلومات إضافية

قبل إقرار قانون الإجهاض الحالي في 2010، كانت القوانين الأسبانية من أكثر قوانين الإجهاض في أوروبا تشدداً، والتي منعت الإجهاض سواء كان لأسباب اجتماعية واقتصادية أو بناء على طلب. تخلفت أسبانيا بتلك التشريعات عن البلدان الأوروبية الأخرى كلها تقريباً. ونتيجة لذلك، لجأت النساء إلى الإجهاض السري وغير الآمن في إسبانيا أو سافرن إلى الخارج لممارسة حقوقهن. وأخيراً بعد الإقرار بأن مثل هذا القانون ينتهك حقوق النساء والفتيات، صدر قانون جديد في 2010 يسمح للنساء والفتيات بالوصول إلى الإجهاض عند الطلب خلال الفترة الأولى من الحمل.
كان قانون 2010 تطوراً نال ترحيب الكثيرين. ومع ذلك فإنه لا يزال أمامه التحديات التي تواجه تنفيذه تنفيذاً كاملاً وفي 2012، أقرت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية

والثقافية بأن الوصول إلى الإجهاض غير متكافئ في جميع أنحاء البلاد، ودعت الحكومة الاسبانية لضمان التنفيذ الكامل للقانون 2 / 2010 لضمان المساواة في الحصول على خدمات الإجهاض الآمن والقانوني. كما دعت الدولة لضمان أن لا تصبح ممارسة الاستنكاف الضميري من قبل المهنيين الصحيين عائقا أمام النساء اللاتي يرغبن في إنهاء الحمل؛ وإيلاء اهتمام خاص لحالات المراهقات والمهاجرات.

وبدلا من الامتثال لهذه التوصية، اقترحت الحكومة الاسبانية القانون الأساسي لحماية حياة تصور وحقوق المرأة الحامل والجنين، والذي، في حال إقراره ليصبح قانونا، سوف يخرق التزامات الدولة المتعلقة بحقوق الإنسان في حماية الحياة والصحة والخصوصية، من بين حقوق أخرى للنساء والفتيات. إن مشروع القانون يمرر حاليا من خلال مراجعة وزارية له ومن المتوقع أن ترسله الحكومة إلى البرلمان لإقراره.

ومشروع القانون مخالف كذلك للتوصيات بشأن الوصول إلى الإجهاض الآمن والقانوني من قبل هيئات الأمم المتحدة والمجلس الأوروبي مثل منظمة الصحة العالمية. على سبيل المثال، قد أوصت كلها الدول بالقضاء على العوائق التي تحول دون وصول النساء والفتيات إلى خدمات الإجهاض الآمن والقانوني. واعترفت منظمة الصحة العالمية أن القوانين المتشددة التي تحكم الإجهاض لا تقلل عدد حالات الإجهاض، إذ تسعى النساء إلى إجهاض أنفسهن بغض النظر عن الوضع القانوني. وهذه التدابير لا تؤدي إلا إلى زيادة عدد الطرق غير الآمنة والسرية مع كل ما لها من عواقب صحية خطيرة وبذلك يمكن أن تسهم في وفيات الأمهات.

بعثت منظمة العفو الدولية برسالة إلى وزير العدل الإسباني، ألبرتو رويز غالاردون ونائب رئيس الحكومة، السيدة ثريا ساينز دي سانتاماريا، في فبراير/ شباط 2014 معربة عن قلقها بشأن مشروع القانون المقترح وحاثة إياها على سحبها فوراً. كما أعربت منظمة العفو الدولية عن مخاوفها أيضا علناً في بيان صحفي، تجدونه على الرابط التالي:

http://www.amnesty.org/en/news/spain-proposed-abortion-limits-would-endanger-lives-and-health-women-and-girls-2014-02-21

تحرك عاجل: 150/14 رقم الوثيقة EUR 41/002/2014 تاريخ الاصدار: 12 يونيو/ حزيران 2014